

وامموزوقيل فاعل في نحو ما يقول الفاعل القول الذي فعله هو راكبي سبويه كما فعله
عنه في شرح الكافية واعلم ان ما في هذه عشرة اقوال ومرجعها الى ابيهم اخذها انها تكثر
منصوبة على التمييز الثاني ايضا فاعل الثالث ايضا المخصوص الرابع انها كانت فاعلا
القابلون باولئك فاختلقتوا على افعال احدها موصوفة بالفعل بعد ما واخصيص
مخزوف وهو موصوب بالاختش والرجاح والغازبي في احد قوليه والترشيحي وكثير
من المتأخرين الثاني غير موصوفه بالفعل بعد موصوفة المخصوص مخزوف الثاني غير
واخصيص ما اخذ موصوفه بالفعل صلها الموصول المحذوف نقل عن الكسائي والقائلون
بان في اختلفوا على اقوال الاول انها اسم معرف تامه لا تقتصر الى صل الفعل بعدها
صفت مخصوص نقله المصنف عن سبويه واكسائي الثاني موصوفه بالفعل صلها والمخصوص
مخصوص مخزوف ونقل عن الفارسي الثالث موصوفه بالفعل صلها وهي فاعل كذا في بعض
وبصلا عن المخصوص نقل عن الفارسي مصدرية ولا هدف الى موصوفه في
موضع وقع والقائلون بالثالث قالوا ايضا موصوفه وهي المخصوص وما اخرى مخزوفة
والقائلون بالاربع فقالوا ايضا كذا كذا كذا نقل عن الجمل الغليل فان ولها
اسم فاقول الاول انها تكثر منصوبة على التمييز والفاعل حصر والمرغى بعد ما ما هو المخصوص
الثاني معرفة تامه وهي الفاعل الثالث ما كرسب الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع
هو الفاعل قال ابن قاسم فقول الالفية وما مضمنا قد على ثلثة اقوال وقوله وقيل فاعل
صادق على الالفية ان الظاهر انه اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لا تقصده
عليها في شرح الكافية ويندرج في كلامه ما اذا ولها الفعل وما اذا الاسم ثم ما رجع عنها
وفي كتابية من القول الاول والخالف في التسهيل في مذهبيه الى انها فاعل والفاعل معرفة
تامه قال الشاطبي واهل بكر من وهي مثلها في ذكر انها لا تكون معرفة تامه بل اما موصوفه
او تكون موصوفه او غير موصوفه قولها ويذكر المخصوص بعده ظاهره انه لا يجوز تعدد خصيصها
توب الالفية بعد ذلك وان يقدم مشعره كني البيت فانه صحيح بالمقدم غيره وكذا في سبك
المنظوم ويدرك بعد الفاعل مع انه يجوز صرح به ابن عسود والناظم في التسهيل لم يحسب
تاخره عن التمييز عند البرهاني نقولها مبتدأ زاد ابن الحماجب ما قبله غيره وهو الصحيح وقيل
خبره محذوف المبته اقال ابن باد من كاي سبويه ان يكون المخصوص بالمدح والدم الا مبتدأ

واجاز

واجاز كونه خبرا جامع منهم السيراني والواعلي قال في شرح التسهيل والاول يصح
قول سبويه عندي متعين لصحة في المعنى وسلامته من مخالفة اصل بخلاف الثاني في فانه يلزم
ان ينصب له ذولا كان عليه في سبك المنظوم حرفوا بالابتداء على الوجود وغيره ما قبله في تعليق
ابن هشام ان المخصوص مبتدأ او خبر لزم في نعم العبد حرف جملتين الجمله التي فيها المخصوص
وجمل اسوال انما عيذ صه فمما عر وقل جواب قال ثم انما محذوف في المخصوص ان يكون مبتدأ
او جمل اذا تاخر فاعلا اذا تقدم في عين كونه مبتدأ قاله ولا يرد ذلك على الشاطبي فانه اعرب
بذلك المتأخر حيث قال بعد قوله وان يقدم مشعره كني البيت قال ابن هشام الحق المخصوص
في مثل ذلك لا يجوز ولا محذوف وان العرب تارة تخرجه وهو احسن لم يحصل المزمع عموما
ثم خصوصا وتارة تقدمه واما القول بالتحه فلا قال وهذا مواضع غريب يسأل عنه
ومبتدأ تقدم على خبره وكان الاحسن ان يتاخر قال قال ثم لينظر في اي موضع ورد
من كلامهم مثل رتب نعم الرجل فاما مثل نعم العبد وقد تقدم ذكر البني صل الله عليه وسلم
فله ينفع في جواز ذلك كجمل ان ونوعه اوله كان بطريق العرض ونحن فاطعون بانه لا يرد
من تقديمه هنا فاما ان يجعل معتدا بالقديم في تلك الجمل وتذكر كجمل نظرا ان لم يعمل العرب
انتهى **توليد المحاجب** وشرطه سبطا بقية الفاعل اي في المعنى لم يذكره في الالفية ولا يبدئه
ويشترط آخر وهو ان يكون اخضر منه لا عاما ولا ماسا ويا وثالث وهو ان يكون معرفة وقريبا منها
بالخصيص ذوات الثلاثة في التسهيل وذكر في سبك المنظوم الاول والآخر فقال ولا يكون الا حدها
مختصا غير ما بين الفاعل في المعنى قولها واجعل كيمس سا قال ابو جيان الماحر با فراد
بالذكر لا ينها فراد باب فعل الذي ذكره بعد اذ وزنها فعل وذكرها ابن الحماجب ولم يذكر
باب فعل قلت في سبك المنظوم وفيه خلاف والتحق على الحاق ساير سرائرته وفيه
كلمته اتردها بالذكر قولها واجعل فعلا من ذي ثلثة نعم في امور الاول مراده انهم
في المدح وبسبب في اللم فاكثي باجهما الثاني بشرط ان يكون فيما بينه وبينه صرح به ابن عسود
وصطاب في الترتيب واستدرك ابن هشام قال خطاب فان اباد به من الرباعي فصرح
او اولا وان والعاهاست واستغنى مفضل الفعل فيقال اشله المجرره واشد الاظلال
وانطلاقه ان ثلث المراد انه كجمل في العمل اما المعنى فلا لان في نقل زيادة يقع التعجب
الاربع قال ابو جيان وسواء في ذلك فعل موصوفا ومحذولا ولا يؤخذ ذلك من كلامه و

قول بالحاجب

قوله